

الثنائية في الميزان

القائلون بنظرية « الثنائية » منطقيون ، ولم يبدوا من فراغ ، ولم يكونوا أسارى الوهم والخداع ، كما لم يدفعهم التحرض والجرأة على قول ما قالوا ، وما أثير في وجههم من اعتراضات لم تثبت عند التنفيذ :

● فقد استنتج (جورجى زيدان) : أن لغتنا مؤلفة أصلا من أصول محصورة عدا ، أحادية المقطع ، معظمها مأخوذ عن محاكاة الأصوات الخارجية ، وبعضها عن الأصوات الطبيعية التي ينطق بها اللسان غريزيا . وبنى استنتاجه على مرتكزين يؤيدهما الواقع ، وتسندهما الشواهد ويخدمان قضية الثنائية ، وهما — كما أسلفنا —

أن الألفاظ المانعة الدالة على معنى في غيرها — ويقصد بها الأدوات — إنما هى بقايا الألفاظ ذات معنى فى نفسها .

وأن الألفاظ المانعة الدالة على معنى فى نفسها يرد معظمها بالاستقراء الى أصول ثنائية تحاكي أصواتا طبيعية ، وتضم الأسماء والأفعال وما يشتق منها .

وحين قرر ذلك جورجى زيدان ، لاحظ أن الألفاظ المتحدة تتقارب لفظا عند اشتراكها فى حرفين ، هما : حامل المعنى الأسمى ، ثم يأتى الحرف الثالث — على الجذور الثنائية التى هى حوامل المعانى — لتنويع المادة اللغوية ، وتطوير الاستعمال الدلالى فقط ، عن طريق الاشتقاق الكبير ، والكبار (النحت) .

وهو بتقريره ليس بدعا بين اللغويين ، فقد أشار الى ذلك : الخليل ابن أحمد ، وسيبويه ، والفارسي ، وابن جنى ، وابن فارس . .

ووصف بعضهم هذا الاتجاه بالمغلاة ، وأحلام اليقظة والتخيلات . يقول الدكتور أنيس : « لقد غالى ابن جنى فى هذا ، ومعه الثعالبي صاحب (فقه اللغة) : إذ جعل مجرد الاشتراك فى أصلين فقط من الأصول الثلاثة دليلا على الاشتراك فى عام لبعض الكلمات ، فيقرر : أن المعنى العام (للترفة) يكون بصوتى (الفاء والراء) ، والمعنى العام (للمقطع) يكون (بالطاء)

ألى غير ذلك من تخيلات وتأمّلات تشبه أحلام اليقظة ، عند رجل ، اشتهد ولعه وأعجابه باللغة العربية ، فيتصور فيها ما ليس منها ، واضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان ولا تتصف به لغات من لغات البشر « (١) .

وفى قول الدكتور أنيس الغاء سريع للمسألة برمتها ، واهمال لما قرره الأقدمون فى هذا الصدد ، وما حوته بطون المعاجم وقبله العقل وأيده الاستعمال ، والتذوق الراقى .

ومن يطلع على البحث التطبيقى عن : (ثنائية الألفاظ فى المعاجم العربية وعلاقتها بالأصول الثلاثية) ، ويتابع ما بداه بتأن وروية ، يجد صدق وثبات وصحة ما قرره السلف من علمائنا .

والشيخ العلايلى يمتدح جورجى زيدان بأنه : تنبه الى أن الثلاثى متفرع عن ثنائى سابق لا فى الاشتقاق فقط ، كما فهمه الأقدمون حين ذهبوا يطبقونه فى الأبدال وتعاقب الحروف ، بل فى النشوء اللغوى أيضا .

ويضيف الشيخ العلايلى : بأننا اذا حاولنا انصافا ، فلم تكن أفكاره فى فحواها بأكثر من أفكار كتاب « العين » التى بثها الخليل بن أحمد ، وأرسلها ارسالا (٢) .

ولذا يدعوننا الدكتور عبد الصبور شاهين ، الى أن نحسن تتبع آراء الأقدمين فى مظانها ، وأن نستقصى بصورة كاملة مذاهيبهم ، ليتم تحقيق التكامل بين آرائنا وآراء الأقدمين . (٣) وهى دعوة حرية بالمسارعة بالقبول ، لخدمة لغة الضاد .

* * *

● ويتفق أصل الوضع اللغوى عند العلماء القائلين بالثنائية ، مع الواقع والطبيعة فى تدرج الأشياء :

(١) من أسرار اللغة ، ص ٦٧

(٢) مقدمة العلايلى ص ١٣٦ .

(٣) فى التطور اللغوى ص ٩٠ .

فقد نطق الانسان اولا مقاطع واحدة ، او (هجاء واحدا) — كما يرى الأب أنستاس الكرملى — أى بناء مكونا من صامت ومصوت (سواء اكان المصوت فتحة أم كسرة أم ضمة) وربما اتبعه بصاهات ، فتتكون الصورة المقطعية ، وهى بذلك فى اجمالها اشارة الى مصطلح الهجاء الواحد ، وتلك نظرة تسابير الواقع ، ولا تختلف نظرة الأب مرمرجى عن هذه النظرية الا بمصطلح شكلى ، هو الثنائية ، لأن الكلمات بين يديه تتكون من رهزين مكتوبين ، بصرف النظر عما بها من مصوتات هى فى الحقيقة عناصر صوتية أساسية .

ورائنا كيف جعل الشيخ العلايلى أدوار اللغة متدرجة شبه طبيعية تترقى فى أدوارها بترقى الانسان ومتطلبات حاجياته . فسلك الانسان لذلك سلوك « الاحادية » ، ثم « الثنائية » فى اختراع اللغة ، ثم كان اكتنازها بعدئذ لتكون أكثر خصوبة وأسخى عطاء ، فتمتكن من العطاء الواسع ، والوفاء بما تتطلبه الحياة والأحياء .

فكان الدور الأول ، للمقطع الأحادى البسيط للانسان البدائى .

والثانى للمقطعين ، حين ترقى الانسان بعض الشيء ، فحاكى أصواته الطبيعية .

وكان الدور الثالث للجمع بين الدورين السابقين ، فألف منهما دلالة مركبة ، تفى بتغطية متطلباته والمداليل الاجتماعية التى تدرجت فى خمس حلقات طالت حتى بلغ الانسان رقيه ، والحضارة ذروتها .

وذلك لأن : « طريقة الاشتقاق والتوسع فى الساميات قائمة على الارتقاء من الأقل والأبسط الى الأكثر والاكمل ، أى حسب السنة الطبيعية : سنة الرقى ، وليس بالعكس الا من باب الاختزال وهو نادر ، ولا يحدث فى طور التكوين والنشوء ، بل فى عصر الكهولة والهرم ... والعلاقة الأساسية الثابتة — غالبا — وجودها بين المشتق والمشتق منه هى اللحمة المعنوية ، مع توسع الدلالة وتطورها : بالانتقال من حيز المعانى المادية الحسية ، الى حيز المداليل المجردة والمجازية ، ثم العقلية والروحية » . هذا بعض ما قاله الأب مرمرجى تأييدا لسنة الترقى الطبيعية فى اللغة ، شأن أى شئ يتدرج ولا بأس به من طريق — معقول — لتوسع اللغة ، وتكثير مفرداتها ، لتغطية الأحداث والمتطلبات حقيقة وعقلا وخيالا ، وكبلا وجمالا .

* * *

والأب مرمرجى يؤكد ، ويصر — في موضوعية وخبرة — على أن الزيادة —
التي تمت بها التوسعات — لم تكن اعتباطا ولا عشوائية ، : « دون ضبط
الحرف المطلوب ، ودون تخصيص الدور القائم به في ميدان الزيادة » ،
وبملاحظة : أنه « في طور التكون اللغوى تبدأ الزيادة بالحروف عن طريق
السماع دون القياس ، فننشأ بضرب من الفوضى ، ثم تسير رويدا رويدا في
سبيل التكامل والاستقرار ، فمنها ما يبلغ درجة القاعدة والقياس المطلق أو
النسبى ، ومنها ما يتخلف فيبقى دون نظام . . . وقد تجرى هذه الزيادة
بالحروف ، بعض الأحيان لمقاصد تلوح متضاربة ، لا بل متضادة : « كياء
المضارعة التي تستعمل « للغائب ، والمثنى ، وللجمع : المذكر والمؤنث . . .
والتاء التي تدل على المخاطب المذكر والمؤنث ، وعلى المثنى والجمع
المذكر والمؤنث » .

وهذا ما ذكره الأب مرمرجى ردا على اعتراض (J.A.D.M.) في
مجلة (Arientia) الصادرة في رومة (١) بأن الزيادة التي تذكر تتوججا أو
اقحاما أو تذيلا — انما هي اعتباطية وغير منضبطة .

وهذا الرد منطقي يتمشى مع طبيعة اللغة واقعا ، وتاريخا محفوظا
يؤيده السماع والقياس والاستعمال ، وبخاصة في فترة التدرج وعدم
الاستقرار اللغوى التام .

يقول الشيخ العلايلى :

ان العطاء الواسع والاحكام اللغوى ، انما حصل حين صار الثلاثى
وحدة الكلمة ، فتوسع بالاشتقاق والتصريف ، أما حين كانت الاضافة
للبناء ، كانت الاضافة للثنائى ، وعلى ذلك :

فقد كانت الزيادة للبناء ، وهى ما تضاف للثنائى ، لصوغ الثلاثى ،
وموضعها الوسط .

وحيث كانت للاشتقاق ، وتضاف الى الثلاثى لتحصيل الرباعى وغيره ،
وموضعها الآخر .

وحيث كانت للتصريف ، كتفعل واستفعل . . . كان موضعها الأول غالبا .
وواقع اللغة يثبت ما قاله الشيخ العلايلى فى البناء والاشتقاق والزيادة ،
والعربى يملك لفته وهى شغله الشاغل ، تترقى معه ، وينمىها حين تضطره
الحاجة بوعى وسهولة ، والحاجة أم الاختراع والتطوير .

* * *

(١) جزءا ، مجلد ١٩ ص ٢٠٧